

مسابقة في مادة الاقتصاد
المدة: ثلاث ساعات

الاسم:
الرقم:

المجموعة الأولى الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (٧ نقاط)

- ١- تمر إحدى الدول بحالة تضخم مالي، وقد لجأت الى سياسات عدة لمكافحته إلا أنها لم تفلح في لجمه. فاضطرت الى اعتماد سياسة تقليص الطلب على الاستهلاك لمدة تجاوزت السنتين.
أ - أذكر وسيلتين يمكن اعتمادهما لتطبيق هذه السياسة.
ب- اشرح بشكل تسلسلي كيفية مساهمة كل من الوسيلتين في معالجة التضخم المالي. (نقطة)
- ٢- أذكر إثنين من سينات النظام الليبرالي وحدد كيفية تصحيحهما عبر النظام النيوليبرالي. (نقطتان)

- ٣- الشركة العالمية لإنتاج الألبان قررت الدخول في مشروع إنتاج الألبان أيضاً. كما أن الجدول التالي يبين أكلاف هذا المشروع ويعد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع، تبين ما يلي:

كمية الانتاج (كغ)	الكلفة الكلية (و.ن.)
صفر	٦٢٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠	١٢٦٢٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	١٦٩٣٠٠٠٠
٤٠٠٠٠	٢٥٢٤٠٠٠٠
٥٦٠٠٠	٣٢٩١٢٠٠٠

- كلفة استثمار المشروع = ٤٢ مليون و.ن.
- الطاقة الإنتاجية القصوى سنوياً = ٥٦٠٠٠ كيلو لبنة
- سعر مبيع الكيلو الواحد = ٦٧٧ و.ن.

(نقطة)

(١/٢ نقطة)

(١/٢ نقطة)

- ٤- في العام ١٩٩٠، أنشئ معمل لإنتاج المفروشات في طرابلس. وبعد مرور بضع سنوات، شهد المعمل ازدهاراً مما أتاح الفرصة أمام أصحابه لفتح فروع أخرى في المناطق التالية: بيروت، البقاع والبترون. بالاستناد إلى المعلومات الواردة أعلاه:
- أ- سم شكل الهيكل التنظيمي الأنسب لهذا المعمل
ب- ارسم هذا الهيكل

(١/٢ نقطة)

(١/٢ نقطة)

اختر واحدة من المجموعتين الآتيتين :

المجموعة الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (١٢ نقطة)

مستند رقم ١: بعض الانجازات على الرغم من تحديات جلى

بما أن لبنان يواجه بصورة متنامية تحديات العولمة، فإن التنمية البشرية تتمتع بعناصر إيجابية مختلفة، وإن كان ذلك في سياق عام متنوع. (...) في ١٩٩٩، وهي السنة الأخيرة التي تتوفر عنها الإحصاءات، أتى مؤشر التنمية البشرية في لبنان في النصف الأعلى من مجموعة التنمية البشرية المتوسطة (٠,٧٥٨)، وهو إنجاز لا بأس به مقارنة بالبلدان العربية الأخرى وبالمعدل في الدول النامية. إلا أن أداء لبنان يجب ان يكون أفضل مما هو عليه اليوم ليتمكن من مواجهة العولمة. ولا بد للحكومة، أن تعمل جاهدة على تعزيز التنمية البشرية، او بكلام آخر توسيع الخيارات أمام الناس كي يتمكنوا من تحقيق الحياة التي يطمحون إليها. (...)

ثمة سمة بارزة هي ان أداء التنمية البشرية في لبنان ما يزال متفوقاً على أدائه الاقتصادي (كان مؤشر التنمية البشرية في المرتبة ٦٥ بينما كان الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة ٧٨ في ١٩٩٩) ومن هنا الأهمية الحاسمة لتحقيق معدلات نمو عالية والمحافظة عليها. (...) تبين تجزئة مؤشر التنمية البشرية وفقاً للمناطق - وهو ما تم إدخاله للمرة الأولى - مدى التفاوت بين الأداء الوطني لكل منطقة. ففي الوقت الذي تتمتع فيه محافظة بيروت ومحافظة جبل لبنان بمستوى قريب جداً من المستوى المرتفع للتنمية البشرية (٠,٧٦٠، للأولى و ٠,٧٤٢، للثانية)، يتراجع المستوى في لبنان الشمالي والنبطية والبقاع ولبنان الجنوبي (يتراوح بين ٠,٦٤٠ و ٠,٦٨٠).

مستند رقم ٢: التنافسية العالمية وبناء الأسواق

يستدعي النمو الاقتصادي المستدام وجود مؤسسات متنافسة، خاصة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تشكّل الأكثرية الساحقة من المؤسسات. وتواجه الشركات اللبنانية، إذ هي تسعى لتصبح أكثر قدرة على المنافسة وتعمل على استعادة القدرة على دخول الأسواق الإقليمية وارتداد أسواق جديدة في عالم يجنح نحو العولمة، ثلاثة معوقات متداخلة ومتراصة ألا وهي: نفقات تشغيلية مرتفعة، وقدرة محدودة على الوصول إلى الأسواق، وبيئة محلية تخلق تحديات للمؤسسات (...). ولا بد لهذه المؤسسات أن تستثمر مزيداً من المال في تطوير ادارتها وتنمية مواردها البشرية وتحسين نوعية خدماتها، وامتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، إضافة إلى الاستثمار في مجالات الابتكار والبحوث. كذلك، يتعيّن على المؤسسات الصغيرة وضع حوافز تحثّ الموظفين على الانخراط الجدي في تطوير الشركات التي يعملون فيها (...).

كما أنه هناك حاجة إلى إعادة النظر في الصادرات اللبنانية، حيث انها بالكاد شكّلت في عام ٢٠٠٠، ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي والتي هي نسبة متدنية جداً.

المصدر: *Overview of the UNDP Report – Leb 2002 – UNDP Website*

بالعودة إلى المستندين أعلاه، أجب على الأسئلة التالية:

١. يشير المستند رقم ١ إلى مشكلتين أساسيتين يواجههما لبنان، واحدة مرتبطة بالنمو والثانية مرتبطة بالتنمية المناطقية. استخرجهما. (نقطة)

٢. يشير المستند رقم ٢ إلى عدّة مشاكل يواجهها الاقتصاد اللبناني منها:

- المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تشكل الأكثرية الساحقة من المؤسسات.
- ضعف الصادرات.

أشرح الرابط بين هاتين المشكلتين. (نقطة)

٣. يناقش المستند رقم ٢ المعوقات التي تواجهها الشركات اللبنانية ويقترح حلولاً. اختر اثنين من الحلول المقترحة وأشرح كيف يمكن ان يساعدا الشركات على زيادة قدرتها التنافسية. (نقطتان)

٤. مراعيًا المعوقات التي تواجهها الشركات اللبنانية، أذكر وسيلتي تحفيز يمكن للشركات ان تطبقها لـ"تحثّ الموظفين على الانخراط الجدي في تطوير الشركات". (نقطتان)

٥. بالعودة إلى المستندين أعلاه، سمّ سياسة اقتصادية يمكن للحكومة اللبنانية أن تعتمد عليها لتحسين الوضع الاقتصادي. (نقطة)

٦. يشير المستندان أعلاه إلى أن لبنان يواجه مشاكل اقتصادية وتنموية مناطقية. أكتب نصاً تناقش فيه: - السياسة الاقتصادية المقترحة، هدفها وإجراءين ملائمين لتطبيقها.

المجموعة الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (١٢ نقطة)

مستند رقم ١: موجز عن الإحصاء العام للزراعة ١٩٩٩

٧٥% من الحيازات الزراعية مساحتها أقل من ١ هكتار	١٣% من المزارعين عمرهم أقل من ٣٥ سنة
٩٥% من الحيازات الزراعية مساحتها أقل من ٤ هكتار	١٦% من المزارعين أميين
١,٦% من الحيازات الزراعية مساحتها أكثر من ١٠ هكتار	٦١% من المزارعين لم يتخطوا المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي

المصدر: موجز عن الإحصاء العام للزراعة ١٩٩٩ - موقع وزارة الزراعة على الانترنت

مستند رقم ٢: توزيع الاستثمارات العربية في لبنان على القطاعات الاقتصادية

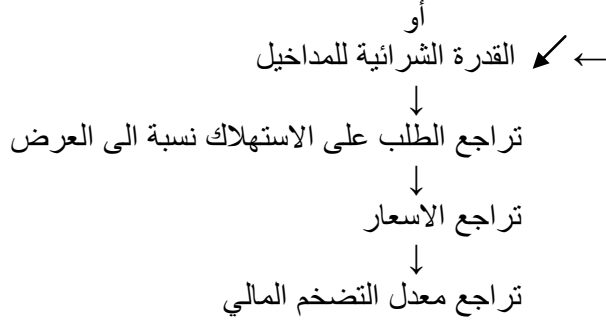
القطاع	النسبة %
الصناعة	١٢,٤
الزراعة	٤,٤
الخدمات	٨٣,٢

المصدر: الاقتصاد اللبناني عام ٢٠٠٤ - غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

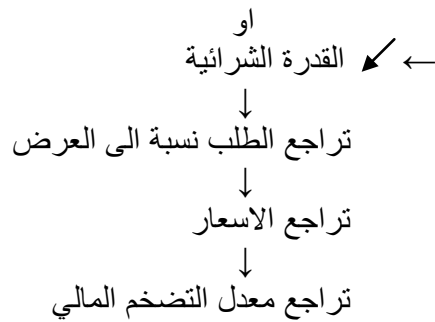
بالاعتماد على معلوماتك وعلى ما ورد أعلاه، عالج المشاكل الأربعة التي يواجهها القطاع الزراعي في لبنان محدداً السياسة الزراعية الملائمة، وإجراءين كفيّلين لحل كل مشكلة.

ملاحظة: تنظيم المسابقة ١/٢ نقطة، خط مقروء ١/٤ نقطة، صياغة الأسلوب ١/٤ نقطة

- ١- أ - رفع الضرائب على المداخيل والارباح (اورفع الضرائب المباشرة)
- تنشيف القروض المصرفية او زيادة معدلات الفائدة على القروض المصرفية. (١/٢ نقطة)
ب - رفع الضرائب على المداخيل والارباح ← امتصاص فائض السيولة المسبب للتضخم المالي



← تنشيف القروض المصرفية ← السيولة النقدية المتداولة



١/٤ لكل حلقة

ملاحظة: ينال الطالب العلامة الكاملة عند الإجابة بتسلسل واحد.

-٢

سينات النظام الليبرالي	معالجتها في النظام النيوليبرالي
- بروز الإحتكارات	- ضبط الاسعار أو حتى على تخفيضها أو أقله لجم ارتفاعها - تحديد هامش ربح المحتكرين أو - تأميم المنشآت ذات الطابع الاحتكاري
- المضاربات النقدية	- تحديد سعر صرف رسمي للعملة الوطنية أو - منع المصارف من دفع فوائد على ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية أو - منع المقيمين من فتح حسابات مصرفية بالعملات الاجنبية
- المضاربات العقارية والمالية	- الضريبة على أرباح المضاربين
- التقلبات الحادة في الاسعار أو إغراق الاسعار	- ضبط الاسعار
- هروب الرساميل	- وضع سقف على حجم الرساميل المسموح تحويلها
- تفاقم العجز في الميزان التجاري	- سياسة حمائية من خلال : * الرسوم الجمركية على المستوردات الاجنبية لمدة مؤقتة * نظام الحصص * مواصفات تعجيزية

* سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الاجنبية لمدة مؤقتة	- تمركز المداخيل او تفاوت إجتماعي
- سياسة إعادة توزيع المداخيل أو * فرض ضرائب تصاعديّة	

ينال الطالب ١/٢ نقطة لكل إجابة صحيحة.

٣-أ- عند حجم انتاج صفر : الكلفة الثابتة = الكلفة الكلية = ٦٢٠٠,٠٠٠ و.ن. (١/٤ نقطة)
الكلفة المتغيرة الاجمالية = ٣٢,٩١٢,٠٠٠ - ٦٢٠٠,٠٠٠ = ٢٦٧١٢,٠٠٠ و.ن.
(١/٤ نقطة)

$$\frac{26,712,000}{56,000} = \frac{\text{الكلفة المتغيرة}}{\text{كمية الانتاج}} = \text{الكلفة المتغيرة للوحدة}$$

$$Q_0 = \frac{F}{P_m - V} \quad \text{عتبة الربحية}$$

(١/٤ نقطة)

$$Q_0 = \frac{6200000}{677-477}$$

(١/٤ نقطة)

$$= 31000 \text{ Kg}$$

ب- معدل مردود الاستثمار = $100 \times \frac{\text{الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}}$

الربح = الايرادات - النفقات
= (٣٢,٩١٢,٠٠٠) - (٥٦,٠٠٠ × ٦٧٧) =
= ٣٢,٩١٢,٠٠٠ - ٣٧,٩١٢,٠٠٠ =
= ٥,٠٠٠,٠٠٠ و.ن.

(١/٤ نقطة)

معدل مردود الاستثمار = $100 \times \frac{5,000,000}{42,000,000}$

(١/٤ نقطة)

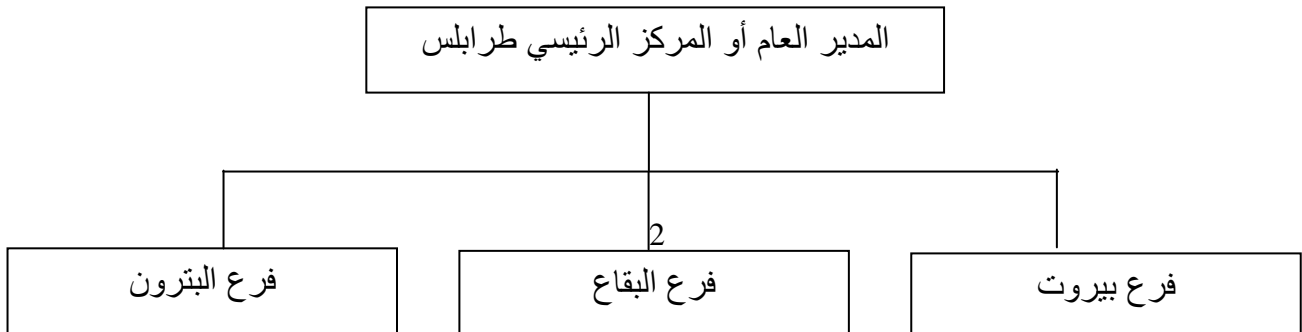
$$= 11,9\%$$

ج - بما ان معدل مردود الاستثمار ١١,٩٪ اكبر من معدل الفائدة على الودائع المصرفية ٨٪ أو لأن الارباح المتوقعة من المشروع اكبر من الايرادات التي تنتج عن ايداع امواله في المصارف (١/٤ نقطة) فعلى الشركة اختيار الاستثمار في هذا المشروع (١/٤ نقطة).

(١/٢ نقطة)

٤- أ - التنظيم على اساس الموقع الجغرافي

ب -



مبيعات

مبيعات

مبيعات

(١/٢ نقطة)

المجموعة الأولى الاختيارية : تحليل مستندات اقتصادية (١٢ نقطة)

- ١ - • أداء التنمية البشرية في لبنان ما يزال متفوقاً على أدائه الاقتصادي.
• التفاوت بين الأداء الوطني لكل منطقة.
- ٢ - المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تشكل الأكثرية الساحقة من المؤسسات تعاني من قدرة تنافسية منخفضة على الدخول للأسواق الإقليمية ← الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني. (نقطة)
- ٣ -

الشرح	الحلول
- الإنتاجية أو التكلفة.	- تطوير إدارتها.
- الإنتاجية.	- تنمية مواردها البشرية.
- الإنتاجية.	- تحسين نوعية خدماتها.
- الإنتاجية أو التكلفة.	- إمتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها.
- الإنتاجية.	- الاستثمار في مجالات الابتكار والبحوث.

ملاحظة : ١/٤ نقطة لذكر كل حل على أن يذكر الطالب حلين فقط
٣/٤ نقطة لكل شرح.

- ٤ - المشاركة في اتخاذ القرارات.
- تنمية القدرات أو عبر التدريب والتأهيل.
- تنمية روح العمل الجماعي.
- الوظيفة المناسبة.
- الترقية.
- تقويم الأداء.
- ظروف العمل المناسبة. (نقطة لكل وسيلة تحفيز)
- ٥ - سياسة النهوض عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض (نقطة)

٦- حل المشكلة الاقتصادية

الإجراءات	الهدف للسياسة	السياسة الاقتصادية المقترحة
<ul style="list-style-type: none"> - لتخفيض أو ضبط التكلفة يمكن اعتماد أي إجراء من الإجراءات التالية: • مكافحة التضخم المالي من اجل تخفيض او تثبيت أسعار عناصر الإنتاج. • تثبيت الأجور. • معدلات الفائدة على القروض المعدة للاستثمار. • الأعباء الضريبية والاجتماعية. - ولزيادة الإنتاجية: توفير السوق التنافسية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق النمو الاقتصادي أو ➤ الإنتاجية و التكلفة. أو - تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القومي. 	<ul style="list-style-type: none"> - سياسة النهوض الاقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض

حل مشكلة التنمية المنطقية

الإجراءات	الهدف	الخطة التنموية
<ul style="list-style-type: none"> - تحفيز الاستثمارات في المناطق اللبنانية عبر: • ➤ أو إلغاء الضرائب على الأرباح لعدد من السنوات. • ➤ معدلات الفائدة على القروض المصرفية المعدة للاستثمار في الأماكن التي تفتقر إليها. - ➤ نفقات الدولة على البنى التحتية الرابطة للمناطق أو تحسين وتطوير البنى التحتية في الأماكن. - ➤ نفقات الدولة المخصصة للصحة والطبابة والاستشفاء وتكافؤ فرصها عبر المناطق. - ➤ نفقات الدولة المخصصة للتعليم وتكافؤ فرصها عبر المناطق. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق الإنماء المنطقي المتوازن. 	<ul style="list-style-type: none"> • الخطة التنموية

- نقطة لذكر كل هدف.
- ١/٢ نقطة لذكر كل إجراء.
- ١/٢ نقطة لربط إجرائي السياسة بالهدف.
- ١/٢ نقطة لربط إجرائي الخطة التنموية بالهدف.

المجموعة الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (١٢ علامة)

١ - المقدمة: (٣ نقاط): (نقطتان للمضمون ونقطة للمنهجية)

أولاً: ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الاشكالية والنقاط الاساسية التي سيعالجها الموضوع.
ثانياً: المضمون (نقطة واحدة)

- يتضمن: تفسيراً لأهمية القطاع الزراعي
- ذكر النقاط الاساسية لكل المعطيات.

الاشكالية: (نقطة واحدة)

مثال: كيف تستطيع الدولة تنشيط القطاع الزراعي؟

٢ - جسم الموضوع: (٧ نقاط) (نقطة للمنهجية و٦ نقاط للمضمون)

المنهجية: (نقطة واحدة)

ينال الطالب النقطة الكاملة على المنهجية عند:

(١/٢ نقطة) - عرض الفكرة الرئيسية في بداية الفقرة واثباتها بالحجج والبراهين المناسبة.

(١/٤ نقطة) ربط الفقرات بجملة انتقالية.

(١/٤ نقطة) مراعاة تسلسل الافكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة.

المضمون: (٦ نقاط)

أ - ذكر سياسة تحسين البنى الزراعية

ب - مشاكل

(نقطة)

(١/٤ نقطة لكل مشكلة)

١ - المشكلة الاولى: صغر الحيازات الزراعية

الاجراءات: - تحديد الدولة للحد الأدنى لمساحة الحيازات الزراعية.

- منع فرز الاراضي الزراعية (تفتيت)

٢ - المشكلة الثانية: ارتفاع بنية الاعمار لدى القوى العاملة الزراعية.

الاجراءات: - تشجيع الشباب للانخراط في القطاع الزراعي من خلال منحهم قروض ميسرة

وعلى آجال طويلة.

- اقتناع المزارعين المسنين بالتخلي عن الحيازات الزراعية لصالح الشباب مقابل

تعويضات يستفيدون منها مدى الحياة.

٣ - المشكلة الثالثة: تدني مستوى التعليم عند المزارعين أي القوى العاملة الزراعية.

الاجراءات: - تمويل الاعداد المهني للمزارعين وذلك لتحسين مهاراته ونتاجيتهم.

- تنظيم دورات لمحو الامية.

- انشاء مراكز لتدريب المزارعين على استخدام الوسائل الحديثة التي تساهم في

تطوير الانتاجية.

٤ - المشكلة الرابعة: ~~معدل~~ الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي اللبناني.

الاجراءات: - جذب الاستثمارات العربية من خلال الحوافز الضريبية (اعفاء جزئي او كامل).

- تحسين البنى التحتية (مشاريع ري - تربة...).

- توفير المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي.

الخاتمة: (نقطتان)

- المنهجية (١/٢ نقطة)

- المحتوى (نقطة ونصف)

- المنهجية: الاجابة عن الاشكالية - النتيجة.

- المضمون: تخيص الافكار التي وردت في جسم الموضوع، المقدمة وتجب عن الاشكالية.